**جامعة الجزائر 03**

**كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية**

**قسم التنظيم السياسي والاداري**

**مطبوعة بعنوان:**

# التنظيم السياسي والاداري في الجزائر.

**السنة أولى ماستر**

**أعضاء لجنة المناقشة**

**أ.د مزرود حسين.....جامعة الجزائر 03.**

**أ.د بوعبدالله سمير.....جامعة الجزائر03.**

**السنة الجامعية 2021/2020**

# مقدمة

**مقدمة**

بعد استعمار دام 132 سنة رحل تاركا وراءه خرابا اقتصاديا على جميع المستويات، حصلت الجزائر على استقلالها السياسي في جويلية 1962 ، فكان لابد من إقامة الدولة الجزائرية مثلما نص على ذلك بيان أول نوفمبر1954 ، أما السياسة التنموية فقد كانت هدفا إستراتيجيا بعد الحصول على الاستقلال السياسي، فالثورة هدفها تأسيس دولة ذات سيادة وتحقيق العدالة الاجتماعية، أي تكافئ الفرص في التعليم للجميع، السكن، الصحة...إلخ، وقد وضع اجتماع طرابلس 1962 الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية المرتكزة على السيادة الوطنية والتخطيط.

وأكد ذلك الميثاق الوطني لسنة 1976 من خلال تجسيد الاستقلال الوطني من خلال إلغاء التبعية وإقامة مجتمع لا استغلال فيه للإنسان لأخيه الإنسان، وكذلك ترقية الإنسان وحريته وازدهاره.

إلا أنها وخلال الفترة الأولى من الاستقلال طفت إلى السطح صراعات وتجاوزات سياسية في أوساط النخبة الجزائرية الحاكمة على مسرح الساحة السياسية، فطرحت مسألة السلطة لا مسألة الدولة، واستمرت هذه الصراعات والخلافات إلى غاية عهد الرئيس بن بلة.

هذا الأخير الذي كان يبحث وبدون توقف عن تدعيم لسلطته ومكانته السياسية الأمر الذي أدى إلى ظهور معارضة خارجية تحتج على شرعيته ، وداخلية (الناجمة عن تحالف السلطة ) تتهمه بعدم إحترام

ديمقراطية للمؤسسات أو بإتباع سياسة شخصية وغير مسؤولة تهدد مكتسبات الشعب والثورة، الأمر الذي عجل بإزاحته عن طريق إنقلاب قاده وزير دفاعه ونائبه هواري بومدين.

ولم يخلو عهد الرئيس بومدين هو الآخر من الصراعات التي لم تتوقف أبدً ا إذ ظهرت معارضات أخرى تنافسه على السلطة طيلة فترة حكمه، ووقفت في وجهه ووجه من جاء من بعده من الرؤساء إلى غاية دخول الجزائر إلى التعددية والإعتراف بالمعارضة كطرف فاعل في السلطة.

**أسباب اختيار الموضوع:**

يعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى نوعين من الأسباب:

أ- **الأسباب الذاتية:** منها

- تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص.
- البحث في الجانبين الإيجابي والسلبي للتنظيم السياسي والاداري في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا.
- البحث والتعرف على الانجازات التي قامت بها الدولة الجزا ئرية منذ الاستقلال.
- تناول معظم الدراسات لفترة الاستعمار الفرنسي دون التطرق إلى ما بعد الاستقلال على الرغم من الأحداث الهامة التي جرت آنذاك.

**ب- الأسباب الموضوعية: تتمثل فيمايلي:**

- أهمية موضوع الدراسة والذي يتناول التنظيم السياسي والاداري في الجزائر منذ الاستقلال إلى الآن.
- قلة الأبحاث والدراسات التي تشمل أوضاع الجزائر في هذه الفترة.
- معرفة النهج السياسي والاقتصادي والاداري الذي اتبعه رؤساء الجزائر منذ الاستقلال وكيف كانت نتائجهم على تطوير البلاد وإعادة مكانتها الدولية.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه ، باعتبار أن فترة الدراسة التي تشمل التنظيم السياسي والاداري في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، هي مرحلة. انتقالية فاصلة عن الفترة الاستعمارية، ومرحلة أساسية في نشأة وتكوين دولة الجزائر، من تأسيس أول مؤسسة جزائرية مستقلة بعد الاستقلال وهي المجلس الوطني التأسيسي في 20 سبتمبر 1963 إلى غاية يومنا هذا.

**أهداف الدراسة:**

- ابرا ز دور رؤساء الجزائر في بناء الدولة الجزائرية خاصة في المجالين السياسي·والاداري، وكيفية القضاء على مخلفات الاستعمار الفرنسي.
- محاولة المساهمة من خلال هذه الدراسة العلمية المتواضعة في نشر الوعي التاريخي والوقوف على أهم الأحداث التاريخية في مسيرة بناء الدولة الجزائرية.

**الاشكالية**

تراوحت مساعي الإصلاح السياسي والاداري في الجزائر بين الجمود و النشاط ، ومع كثافة مساعي الإصلاح تزامنا مع اندلاع موجة الثورات العربية نطرح تساؤلات حول التطورات السياسية والادارية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا.

بناءا على ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية :

**ماهي التطورات السياسية والادارية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا؟.**

**مناهج الدراسة**:

لكل دراسة علمية أسس منهجية يبني عليها الباحث إنطلاقته في عملية البحث والدراسة، ويعد المنهج بمثابة الخطوات التي يمر بها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة، ويختلف منهج البحث باختلاف المواضيع المدروسة، وفي هذه الدراسة قد تم الاعتماد على:

**المنهج الوصفي** الذي يعتبر " طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها واخضاعها للدراسة الدقيقة".[1] فالمنهج الوصفي لا يتمثل فقط في جمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة المدروسة بل يتعدى ذلك، فهو يشمل كذلك التحليل الدقيق للبيانات المجمعة وكذا تفسيرها للوصول إلى الحقائق.

[1] - عمار بوحوش، محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**. بن عكنون ( الجزائر ): ديوان المطبوعات الجامعية، 1995 ، ص130.

# الفصل الأول

# الجزائر خلال الفترة الانتقالية 19 مارس إلى 20 سبتمبر 1963.

## أولا: مفاوضات إيفيان الثانية.

## ثانيا:إجراء الاستفتاء وانهاء الاحتلال الفرنسي.

# الفصل الأول

# الجزائر خلال الفترة الانتقالية 19 مارس إلى 20 سبتمبر 1963.

شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في الفاتح من شهر نوفمبر 1954 عدة مراحل، تميزت كل مرحلة بمجموعة من الخصائص، فمن مرحلة التحضير والاندلاع، إلى مرحلة الانتشار والتنظيم مرورا بمرحلة الصمود أمام المشاريع الفرنسية، إلى غاية المفاوضات وتوقيع اتفاقيات ايفيان وما تلاه من وقف إطلاق النار، ودخول الجزائر في مرحلة انتقالية تبدأ من 19 مارس 1962 إلى غاية انتخابات المجلس التأسيسي.

تكتسي المرحلة الانتقالية التي مرت بها الجزائر، أهمية بالغة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني بمختلف مؤسساتها والحكومة الفرنسية، فجبهة التحرير الوطني تعتبر هذه المرحلة نتاج تضحيات كبيرة قدمها الشعب الجزائري وخطوة أولى نحو تحقيق الاستقلال من خلال استفتاء تقرير المصير الذي سينظم في الفاتح من شهر جويلية 1962.

أما فرنسا التي استطاعت افتكاك الكثير من الامتيازات لا سيما في المجال الاقتصادي خلال المفاوضات، فتعتبر هذه المرحلة بداية التخلص من مشكل أدخلها في أزمات سياسية داخلية وخارجية كبيرة جدا.

وللإلمام بهذا الموضوع سنتطرق في هذا العنصر إلى النقاط التالية:

## أولا: مفاوضات إيفيان الثانية.

## ثانيا:إجراء الاستفتاء وانهاء الاحتلال الفرنسي.

### أولا: مفاوضات إيفيان الثانية.

اضطرت فرنسا للرضوخ لمبدأ التفاوض مع الجزائريين بعد الخسائر التي تكبدتها عقب اندلاع ثورة التحرير أول نوفمبر 1954، نتيجة لضغط الرأي العام الداخلي والأزمات الاقتصادية والمالية لفرنسا، والاقتناع التدريجي بعدم جدوى الخيار العسكري لمواجهة الثورة الجزائرية.

ترجع أولى اللقاءات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير إلى عام 1956، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد الوسطاء وعدد المبعوثين من طرف الرسميين الفرنسيين، حيث تعود الاتصالات الأولى إلى شهر أفريل ،1956 حيث تم اللقاء بين مبعوث منديس فرانس وعبان رمضان وبن يوسف بن خدة في

الجزائر العاصمة ، و لقاء آخر في القاهرة بين محمد خيضر ومبعوثي قي موليه رئيس الحكومة الفرنسية والأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي جورج غورس وجوزيف بيقارا ، ولقاء بلغراد يوم 21 جويلية 1956 بين امحمد يزيد وأحمد فرنسيس و بيير كومين الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي و بيير هيربوت من الجانب الفرنسي، حيث اقترح ممثلي جبهة التحرير تخطي الطرفان مرحلة الاتصالات السرية إلى مرحلة المحادثات الرسمية المعلنة.[1]

كما التقى ممثلو جبهة التحرير محمد خيضر وأمحمد يزيد وعبد الرحمان كيوان مع بيير هيربوت وكازيل يوم 2 و3 سبتمبر 1956 .

حيث اقترح الوفد الفرنسي مخططا عاما لوضع دستور جديد للجزائر مستوحى من لائحة مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي.

وفي 22 سبتمبر 1956 تمت المقابلة الرابعة بين وفد الجبهة المكون من لمين دباغين ومحمد خيضر وبيير هيربوت عن الجانب الفرنسي في بلغراد، ودارت المحادثات حول حق الجزائر في الاستقلال وبرزت عبارة و هي "حق الشعب الجزائري في تسيير شؤونه بحرية.[2]

وبعد أن صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مسودة لي روس، أعلنت الحكومة المؤقتة رغبتها في مواصلة المفاوضات رسميا في مدينة إيفيان الفرنسية.

وقد جرت المفاوضات في مدينة إيفيان الفرنسية عند الحدود مع سويسرا، أين كان يقيم الوفد الجزائري المفاوض والذي كان يتشكل من شخصيات سياسية بارزة، مثل كريم بلقاسم وسعد دحلب ومحمد الصديق بن يحيى ولخضر بن طوبال، وفرض الحوار السياسي نفسه على المفاوضين الجزائريين والفرنسيين بعد إدراك الدولة الفرنسية آنذاك، وعلى رأسها الجنرال شارل ديغول، فشل الحل العسكري في الجزائر.

حيث التقى كريم بلقاسم وسعد دحلب ومحمد الصديق بن يحي، ولخضر بن طوبال وامحمد يزيد وعمار بن عودة رضا مالك والصغير مصطفاي بالوفد الفرنسي: لوي جوكس وروبير بيرون، وبرنار تريكو وبرينو دو لوس وكلود شايي والجنرال دو كماس، في جولة أخيرة من المفاوضات إمتدت ما بين 7- 18 مارس1962 .

---

[1] - مراد بوعباش، **قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية اتفاقيات ايفيان انموذجا**، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد34،2018،ص229.

[2] - نفس المرجع الانف الذكر، نفس الصفحة.

وقد توّجت المفاوضات بإعلان توقيع اتفاقيات إيفيان وإقرار وقف إطلاق النار، والعفو عن جميع المعتقلين السياسيين والقادة الخمسة، وإقرار مرحلة انتقالية وإجراء استفتاء تقرير المصير، كما تضمّنت هذه الاتفاقيات جملة من اتفاقيات التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية سارية المفعول لمدة 20 سنة كما قام شارل ديغول إعلان استقلال الجزائر في 3 يوليو، وأعلنت جبهة التحرير الاستقلال الرسمي للجزائر في 5 يوليو.1962 .

وقد دامت المحادثات 12 يوما، انتهت بالتوقيع على الاتفاقيات التي وضعت حدا للحرب التي امتدت سبع سنوات وأربعة أشهر وسبعة عشر يوما، في يوم 18 مارس 1962 الموافق ل12 شوال 1381 ه.[1]

صرح كريم بلقاسم إثر التوقيع على إتفاقيات إيفيان بما يلي:

**" بمقتضى تفويض المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وباسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقعنا في الخامسة والنصف من عشية اليوم على إتفاق عام مع الممثلين المفوضين للحكومة الفرنسية وبمقتضى هذا الاتفاق العام المبرم فإن إتفاق وقف القتال ووقف إطلاق النار يدخلان حيز التنفيذ بكامل التراب الوطني يوم 19 مارس في منتصف النهار بالتدقيق".**[2]

يمكن تلخيص مضمون اتفاقيات ايفيان وحصرها في النقاط التالية:[3]

- ❖ وقف إطلاق النار ابتداء من يوم 19 مارس 1962 .
- ❖ الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أراضيها ووحدة ترابها
- ❖ موافقة الجانب الجزائري على تأجير قاعدة المرسى الكبير بوهران للسلطات الفرنسية لمدة 15 سنة وكذلك مطارات عنابة وبوفاريك وبشار ورقان لمدة 05 سنوات .
- ❖ تكفل الجزائر بسلامة الحقوق الخاصة، بامتيازات استغلال المناجم والمحروقات وحرية الشركات الفرنسية في الاستمرار في ممارسة نشاطاتها.
- ❖ حق المستوطنين في اختيار بين الجنسية الجزائرية والفرنسية مع إعطائهم ضمانات كافية للاحتفاظ بأملاكهم وأموالهم.
- ❖ التعاون بين الجزائر وفرنسا في جميع الميادين الاقتصادية، والاجتماعية ، والثقافية
- ❖ تحديد الفترة الانتقالية ب 04 أشهر، يتم خلالها التمهيد لإجراء الاستفتاء.
- ❖ يشرف على الحكم خلال الفترة الانتقالية لجنة تنفيذية مشتركة .

---

[1] - مزياني مداني لويزة، **مذكرات إمرأة عاشت الثورة**. الجزائر: منشورات دحلب، 1992، ص165.

[2] - أزغيدي محمد الحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية1956-1962**. الجزائر: دار هومة، 2009، ص237.

[3] -بوعباش، **مرجع سابق**، ص235.

وانقسمت الآراء حول مضمون إتفاقية إيفيان إلى ثلاثة أقسام، المؤيدون وهم الذين أيدوا ما جاءت به الاتفاقية، المَرحليّون وهم الذين إعتبروا أن مفاوضات ايفيان هي مرحلة من مراحل الانتصار، الرافضون وهم الفئة التي رفضت الاتِّفاقية قَطعاً.

## ثانيا: إجراء الاستفتاء وانهاء الاحتلال الفرنسي.

استفتاء الجزائر لتقرير المصير هو استفتاء على استقلال الجزائر عن فرنسا، جرى في الجزائر يوم 1 جويلية عام 1962، وفقًا لاتفاقيات إيفيان التي وضعت حداً للنزاع المسلح بين المتحاربين الرئيسيين في الحرب الجزائرية في 19 مارس 1962، شريطة أن تتم في غضون فترة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر.

وبالفعل، وبتصويت ساحق وضع الجزائريون بهذا الاستفتاء حدا لسبع سنوات وثمانية أشهر من القتل والخراب والتهجير والتعذيب والجوع والقهر والاضطهاد.

وقد تصت إتفاقية إيفيان على أن تنظيم الاستفتاء هو من صلاحيات الهيئة التنفيذية المؤقتة، وعليه قامت هذه الأخيرة بتشكيل لجنة للإشراف عليه استنادا إلى القانون الانتخابي الصادر في الجريدة الرسمية والذي ينص على تشكيل لجنة مركزية للمراقبة ، مكونة من الرئيس وستة أعضاء ومقرها في روشي نوار.[1]

وقد ضمت هذه اللجنة الأسماء التالية:[2]

- قدور ساطور: رئيسا
- الهادي مصطفى: عضوا.
- عبد اللطيف رحال: عضوا.
- أحمد هني: عضوا.
- ألكسندر شولي: عضوا.
- جون غيو: عضوا.

كما قد نص قانون الانتخابات أن الناخبين يشملون المواطنين المقيمين في الجزائر، والمواطنين المسجلين في قائمة انتخابية في الجزائر المقيمين خارج الإقليم ، وبعض المواطنين المولودين في الجزائر والمقيمين في فرنسا أو في الخارج.

يجب أن يقول الناخبون "نعم" أو "لا" في السؤال التالي:

---

[1] - بداني أحمد، **الجزائر خلال الفترة الانتقالية 19 مارس-05 جويلية1962. رسالة ماجستير**، جامعة وهران السانيا: كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الاثار، 2013، ص 57.

[2] - نفس المرجع، نفس الصفحة.

«Voulez vous que l'Algérie devienne un État indépendant coopérant avec la France dans les conditions définies par les déclarations du 19 mars 1962 ?»

"هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة مُتعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962؟"

وتجدر الاشارة إلى أنه يوم الاستفتاء تم إحصاء حوالي 26983275 مسجل ضمن القوائم الانتخابية منها حوالي 6 580772 ممن إمتنعوا عن التصويت بنسبة 24.39% من جملة المسجلين، وحوالي 20402503 ممن صوتوا، و1102477 ممن كانت أصواتهم بورقة بيضاء أو تم إلغاؤها بمعدل 04.08%.[1]

وقد كانت نتائج الاستفتاء إيجابية حيث أسفرت عن نسبة 99.72 ٪ من الأصوات المدلى بها "بنعم"، وهذا ما دفع برئيس الجمهورية الفرنسية شارل ديغول في 3 من جويلية بالاعتراف باستقلال الجزائر، وقد أعلن في الجزائر في 5 جويلية 1962.

# الفصل الثاني: أهم التطورات السياسية والادارية في الجزائر في فترة حكم بن بلة 1962-1965.

[1] -MAURICE FLORY. **La fin de la souveraineté Française en Algérie**. Annuaire français de droit international. Année 1962.volume08.numéro01.p916.

**أولا: تعريف أحمد بن بلة**

**ثانيا:الاوضاع السياسية للجزائر في فترة حكم بن بلة**

**ثالثا: دستور 1963.**

**رابعا: إنقلاب 19 جوان 1965.**

## الفصل الثاني: أهم التطورات السياسية والادارية في الجزائر في فترة حكم بن بلة 1962-1965.

حكومة بن بلة هي أول حكومة في عهد الجزائر المستقلة، تشكلت في 27 سبتمبر 1962 و استمرت في عملها إلى غاية19 جوان 1965، ويعتبر محمد أحمد بن بلّة أول رؤساء الجزائر بعد الاستقلال، و هو أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني في عام 1954 سجنته الحكومة الفرنسية بالفترة من 1954 إلى1962 ، وبعد الاستقلال أصبح رئيساً للجزائر حتى خلعه هواري بومدين.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى العناصر التالية:

أولا: تعريف أحمد بن بلة

ثانيا:الاوضاع السياسية للجزائر في فترة حكم بن بلة

ثالثا: دستور 1963.

رابعا: إنقلاب 19 جوان 1965.

## أولا: تعريف أحمد بن بلة

ولد أحمد بن بلة بتاريخ 25 سبتمبر 1918 بمغنية[1]، على الحدود المغربية وسط عائلة من صغار الفلاحين وحسب ما صرح به بن بلة بتاريخ 21 أبربل 2006 ،أنه من أصول مغربية بقوله أنا جزائري من أبوين أصولهما مغربية بحيث ينحدران من عرش أولاد سيدي رحال الأمازيغي بمراكش.[2]

نشأ أحمد بن بلة في وسط ديني محافظ وكان والده مقدما بالزاوية، وكانت دراسته الأولى بين الزاوية والمدرسة، وترعرع وسط أسرة فالحية متواضعة وميسورة الحال وفي مجتمع يعيش تحت وطأة الاستعمار[3] . إمتهن والده إلى جانب الفالحة مهنة التجارة للحصول على موارد العيش لعائلته. كون الأرض التي كان يمتلكها فقيرة من حيث الإنتاج وكذلك الماء، حيث ترعرع في أسرة تتكون من أبوين وسبعة أطفال، بنتان وخمسة ذكور.

تلقى بن بلة تعليمه في تلمسان وفي سنة 1934 عاد إلى مغنية ليتفرغ إلى مساعدة والده في المزرعة العائلية، بعد ذلك اشتغل كسكرتير في الشركة الاحتياطية.[4]

شارك في الحرب العالمية الثانية وأبدى من الشجاعة ما شهد له بها حتى خصومه، ولكن بعد عودته وجد نفسه العائل الوحيد لأهله بعد وفاته أبيه وإخوته، لكن هذا لم يمنعه من السعي في تحسين أمور كل الجزائريين، فانضم مبكراً للحركات النضالية السياسية ثم الجهادية بعد أن تأكد أن الاستقلال ينتزع بالقوة، وقد كان له دور كبير في استقلال الجزائر عن الاستعمار الفرنسي ثم في تحرير بلده من الجهل والفقر والتبعية.

## ثانيا: الاوضاع السياسية للجزائر في فترة حكم بن بلة

### 01- أزمة صيف 1962 ووصول أحمد بن بلة إلى الحكم:

---

[1] - عبد الله مقلاتي، **موسوعة أعلام و أبطال الثورة الجزائرية**. الجزائر: دار شمس للنشر والتوزيع، 2013، ص05.

[2] - رابح لونيسي، **رؤساء في ميزان التاريخ**. الجزائر: دار المعرفة، 2011، ص54.

[3] - بن علوان سليمة، بن دوحة رشيدة، **مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، في مذكرات وكتابات قادة الثورة الجزائرية)محمد بوضياف-أحمد بن بلة-أحمد محيساس-أنموذجا** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلالي، بونعامة بخميس مليانة، 2017، ص، 44.

[4] - روبيرل ميرل، **مذكرات أحمد بن بلة**، تر( العفيف الخضر). بيروت: دار الأدب، ص31.

تميزت الفترة الممتدة من جانفي 1962 إلى غاية وقف القتال في مارس من نفس السنة، بتوتر العلاقة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان ، خاصة بعد ضعف موقف الحكومة المؤقتة وتزايد الثقة لدى هيئة الأركان بعد أن تأكدت من ضعف خصومها، وبعد أن أعطت لنفسها الصبغة السياسية الشرعية عن طريق تحالفها مع أحمد بن بلة منذ تواجده بالسجن في فرنسا عام 1960.[1]

عند خروج بن بلة من السجن، وجد صراعات طاحنة تجري بين الجزائريين، وبعد اطلاعه على الوضع حصل تقارب بينه وبين قيادة أركان الجيش وعلى رأسها بومدين.

وفي 20 سبتمبر 1962 تم تشكيل المكتب التأسيسي برئاسة فرحات عباس، وأعلن عن ميلاد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وكلف أحمد بن بلة بتشكيل أول حكومة وقام بتعيين أعضاء حكومته على النحو التالي:[2]

1. نائب رئيس الحكومة: رابح بيطاط.
2. وزير العدل :عمار بن تومي.
3. وزير الداخلية: أحمد مدغري.
4. وزير الدفاع الوطني: هواري بومدين.
5. وزير الشؤون الخارجية: أحمد خميستي.
6. وزير المالية: أحمد فرنسيس.
7. وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي: عمار أوزقان.
8. وزير التجارة : محمد خبزي.
9. وزير التصنيع والطاقة: لعروسي خليفة.
10. وزير الاشغال والعمومية والنقل: أحمد بومنجل.
11. وزير العمل والشؤون الاجتماعية: بشير بومعزة.
12. وزير التربية الوطنية: عبد الرحمان بن حميد.
13. وزير الصحة: محمد الصغير نقاش.
14. وزير البريد والاتصال : موسى حساني.
15. وزير قدماء المجاهدين وضحايا حرب التحرير:محمدي السعيدي.
16. وزير الشباب والرياضة: عبد العزيز بوتفليقة.
17. وزير الأوقاف: أحمد توفيق المدني.

---

[1] - صالح بلحاج، **تاريخ الثورة التحريرية**. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2008، ص 712.

[2] - عبد القادر بولسان، **الحكومات الجزائرية ( 1962-2006)**. الجزائر: دار هومة، 2007، ص27.

18.وزير الاعلام: محمد حاج حمو.

وقد حررت هذه التشكيلة بتاريخ 27 سبتمبر 1962 حيث أعلن عنها في خطاب وزاري ألقاه بن بلة في 28 سبتمبر 1962 وعلى أساسها منحت الثقة لهذه الأخيرة المكونة من 18 وزيرا.[1]

**02- السياسة الداخلية للجزائر في عهد بن بلة**

لقد سمح عدم تحديد مجالي التشريع والتنظيم بدقة، لرئيس الحكومة آنذاك، السيد أحمد بن بلة، بممارسة السلطة التنظيمية بشكل واسع، بتنظيم بعض المواضيع بمراسيم رغم أنها تدخل أصلا في مجال القانون، على غرار الأملاك الشاغرة، وانتخاب رئيس الجمهورية.

زيادة على ذلك، لم تتمكن هياكل المجلس الوطني التأسيسي من ممارسة اختصاصاتها بشكل كامل؛ حيث ساهمت التكتلات في شل المجلس وإضعافه في مواجهة الحكومة، حيث أصبحت هذه الأخيرة، المشرع الحقيقي دون منازع "محتمية وراء الاختيارات التي حددها مؤتمر طرابلس وتوجيهات المكتب السياسي، من أجل بناء مجتمع ديمقراطي أساسه العدالة الاجتماعية.

على الصعيد الدولي، عمل بن بلة على انضمام الجزائر لكل المحافل الدولية، فانضمت إلى منظمة الأمم المتحدة في أكتوبر 1963، كما مدت يد العون لكل الثورات التحررية في العالم .

**ثالثا: دستور 1963**

بعد استرجاع السيادة الوطنية مباشرة، كان من ضمن أولويات المرحلة، وضع دستور للبلاد، حيث سبق لاتفاقيات إيفيان وأن حددت طريقة إعداده، من خلال أحد أبرز الأساليب الديمقراطية لوضع الدساتير وهو أسلوب الجمعية التأسيسية.

غير أن الأحداث والتجاذبات التي عرفتها البلاد في صائفة 1962 بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان، كان لها تأثير على طريقة إعداد أول دستور للبلاد سنة 1963.

- **مضمون دستور 1963**

كان أول دستور في تاريخ الجزائر المستقلة وقد صدر في 10 سبتمبر 1963 على يد الرئيس أحمد بن بلة ، وهو برنامج تبنى النظام الاشتراكي كخيار سياسي، ضم خمسة وسبعين(75) مادة، منها خمس مواد انتقالية.

وإذا كان الدستور من حيث الشكل لم يقسم إلى أبواب وفصول، فإنه في مقابل ذلك من حيث المضمون، حدد الخيارات السياسية والاقتصادية للبلاد، من خلال تبنيه للأحادية الحزبية وللاقتصاد

[1]- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج03. الجزائر: دار العثمان، 2013، ص369.

الموجه، ورغم استبعاده للأنظمة السياسية التقليدية على غرار النظام الرئاسي والبرلماني، إلا أنه خوّل للبرلمان آليات رقابية في مواجهة السلطة التنفيذية وجعلها مسئولة سياسيا أمامه رغم مكانتها المرموقة ، زيادة على تكريسه للحقوق والحريات وتوفير الحماية لها .

## رابعا: إنقلاب 19 جوان 1965

ساهم تركيز السلطة لدى رئيس الجمهورية، بعد لجوئه إلى تطبيق أحكام المادة 59 من الدستور، في ظل غياب تام لرقابة دستورية، نظرا لعدم تنصيب المجلس الدستوري، وضمه لوزارات الداخلية والإعلام والمالية، وتحويلها إلى دوائر لدى رئاسة الجمهورية، كل هذا أدى إلى قصر عمر الدستور.

إذ لم يطبق من أحكامه سوى ما يبرر تصرفات رئيس الجمهورية في مواجهة باقي المؤسسات، كما أن أغلب الإجراءات المتخذة في تلك الفترة تم تنظيمها كما سبق بيانه بمراسيم، صادرة من سلطة تنفيذية كان شغلها الشاغل هو تحسين صورتها السياسة، أكثر من اهتمامها باحترام الأطر القانونية.

وقد إعتمدت خطة الاطاحة ببن بلة على استبدال حرسه بالطلبة المتدربين في الاكاديمية العسكرية بشرشال، وتم تزويد هؤلاء بلباس الأمن الوطني من طرف أحمد دراية مسؤول وحدات الأمن بعد موافقته على التعاون والانضمام إلى صف تنحية بن بلة.[1]

وبعد الاجتماع الذي أقيم بين بومدين وجماعته كلف كل من الطاهر الزبيري والعقيد عباس عبد الرحمان، بن سالم وسعيد عبيد وعبد القادر شابو بتنفيذ عملية إعتقال بن بلة، وقد كانت الساعة الواحدة صباحا من يوم 19 يونيو 1965 عندما اعتقل أحمد بن بلة في بيته «فيلا جولي» ، بعدها تم إبلاغ بومدين الذي كان يقيم في وزارة الدفاع بإتمام العملية التي سميت بـ**التصحيح الثوري.**

# الفصل الثالث

[1] -الطاهر زوبيري، **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد جزائري**، ط02. الجزائر: الشروق للإعلام والنشر والتوزيع ص118.

# أهم التطورات السياسية والإدارية في فترة حكم هواري بومدين.

## أولا: مولده ونشأته.

## ثانيا: السياسة الداخلية للجزائر في عهد الرئيس بومدين

### الفصل الثالث

### أهم التطورات السياسية والإدارية في فترة حكم هواري بومدين

تقلد العقيد هواري بومدين الحكم بعد انقلاب الجزائر عام 1965 أو ما يعرف بالتصحيح الثوري، إذا أصبح رئيس البلاد ورئيسا لمجلس الثورة في الجزائر، حيث كان في أول الأمر أي بعد الانقلاب، رئيسا لمجلس التصحيح الثوري ، ثم بعد ذلك تم انتخابه رئيسا للجمهورية الجزائرية عام 1975.

اسم هواري بومدين الحقيقي هو محمد إبراهيم بوخروبة، أما هواري بومدين فهو اسمه العسكري وقد التصق به حتى وفاته، تولى هذا الأخير حكم البلاد كما قلنا سابقا من 19 جوان1965 إلى غاية ديسمبر، 1978 وتميزت فترة حكمه بالازدهار في جميع المجالات خاصة منه الزراعي.

كما قام بالعديد من المبادرات التي ساهمت بشكل كبير في ازدهار الجزائر وتقدمها حيث قام بتأميم المحروقات الجزائرية، و أقام أيضا قواعد صناعية كبرى مازالت تعمل إلى حد الساعة.

قام هواري بومدين بوضع ركائز الدولة الجزائرية وذلك من خلال وضع الدستور والميثاق الوطني الجزائري للدولة، وساهمت القواعد الجماهيرية في إثراء الدستور والميثاق الوطني الجزائري رغم ما يمكن أن يقال عنهم، إلا أنهما ساهما في ترتيب البيت الجزائري ووضع ركائز لقيام الدولة الجزائرية الحديثة.

وقد اعتمد دستور الجزائر لعام 1976 عن طريق الاستفتاء في 19 نوفمبر 1976 ، وحكم البلاد حتى عام 1989.

أي اعتمد بعد عشر سنوات من انقلاب 19 جوان 1965 في الجزائر، وهو يعزز قوة هواري بومدين من خلال إنشاء نظام رئاسي واضح في إطار حزب واحد ، هو حزب جبهة التحرير الوطني.

**أولا: مولده ونشأته**

يعتبر محمد إبراهيم بوخروبة أو ( هواري بومدين)، من أبرز رجال السياسة في الجزائر والوطن العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، وأحد رموز حركة عدم الإنحياز، لعب دورا هاما على الساحة الأفريقية والعربية، وكان أول رئيس من العالم الثالث تحدث في الأمم المتحدة عن نظام دولي جديد.

محمد بوخروبة من مواليد دوار بين عدي مقابل جبل هوارة ببلدية حساينية ( كلوزال سابقا) الواقعة غرب مدينة قالمة لمسافة 15 كلم أبوه عربي يسمى الحاج إبراهيم المتوفي سنة 1967.[1]

وقد شب وترعرع الطفل في منطقة قالمة التي يغلب عليها الطابع الجبلي ونشأ مع أترابه الذين كان ينتقل معهم في القرى المترامية السفوح كجبال هوارة، وعين العربي وبوهمدان وسلاوة عنونة، وقد ورث الطفل عن والديه الكريمين وطنية متأججة منذ نعومة أظفاره.[2]

قدّر له، وهو في سن الثالثة عشر أن يشهد المذابح الرهيبة التي ارتكبها الاستعمار ضد الجزائريين بقالمة وسطيف وخراطة وغيرها من المدن الجزائرية في 8 ماي 1945 ، فتركت تلك الجرائم البشعة في ذهن الطفل أبشع الصور وأعمق الآثار في نفسه.[3]

---

[1]- سعد بن البشير العمامرة، **هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978**، ط01.البليدة: قصر الكتاب،1971، ص15.

- محمد العيد مطمر، **هواري بومدين رجل القيادة الجماعية**. الجزائر: دار الطليعة الهدى، 2000، ص14.[2]

[3]- عبد الكريم بوصفصاف واخرون، **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج01: مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، 2002، ص156.

وبعد ثماني سنوات من الدراسة بقالمة قضاها ينتقل من بيت إلى بيت محروما من دفئ والديه عاد من جديد إلى دوار بني عدي بعد أن تعلم الفرنسية ككل أبناء جيله ، أين قام بتدريس القرآن الكريم الذي أتم حفظه وهو في سن العاشرة لأبناء بلدته، غير أن هذه المهنة يبدو أنها لم تكن المرتبة التي كان يتطلع إليها محمد بوخروبة فهمّ للانتقال إلى قسنطينة.[1]

وجد بوخروبة نفسه في اتصال مع المناضلين وقادتهم بالداخل، حيث تم تكليفه ببعض المهام، وبدأ في الصعود شيئا فشيئا حتى أصبح يحتل موقعا متقدما في جيش التحرير الوطني، وتدرجّ في رتب الجيش إلى أن أصبح قائدا لمنطقة الغرب الجزائري.

تولى قيادة وهران من سنة 1957 إلى سنة 1960 ثمّ تولى رئاسة الأركان من 1960 حتى الاستقلال سنة 1962 وعيّن بعد الاستقلال وزيرا للدفاع ثم نائبا لرئيس مجلس الوزراء سنة 1963 دون أن يتخلى عن منصبه كوزير للدفاع.

## ثانيا: السياسة الداخلية للجزائر في عهد بومدين

في عهد الرئيس هواري بومدين تم تكوين مجلس الثورة الذى كان هو على رأسه، وبمجرد توليه رئاسة البلاد حاول بومدين العمل على تقوية البلاد وذلك من خلال تطبيقه لسياسة التوازن الجهوي عن طريق جهازي البلدية والولاية وهذا ليثبت لامركزية الحكم بالجزائر.

كما قام بالاهتمام بالعديد من المجالات على المستوى الداخلي كالزراعة والصناعة والثقافة، فعلى مستوى الزراعة قام هواري بومدين بتوزيع آلاف الهكتارات على الفلاحين الذين كان قد وفّر لهم المساكن من خلال مشروع ألف قرية سكنية للفلاحين وأجهز على معظم البيوت القصديرية والأكواخ التي كان يقطنها الفلاحون، وأمدّ الفلاحين بكل الوسائل والإمكانات التي كانوا يحتاجون إليها.

كما قام بومدين سنة 1971 بتأميم المحروقات، وفي سنة1976 وضع ميثاقا وطنيا شاركت جميع فئات الشعب فيه، وانبثق عنه دستور 1976، وفيما يلي سنبين أهم إنجازات الرئيس هواري بومدين على المستوى السياسي والاداري، وذلك في الفترة الممتدة من سنة 1965 إلى غاية انتهاء فترة حكمه 1978.

**تكوين الدولة**

قام المجلس الوطني للثورة بتجميد دستور 1963، وإبطال كل المؤسسات المنبثقة منه ، كما ألغى المجلس الشعبي أو البرلمان والذي عوّض في 06 نوفمبر 1968 بالمجلس الوطني الاقتصادي

[1]- PAUL BALTA, **la stratégie de Boumediene**. la bibliothèque arabe sindibad, Paris, 1978.p15.

والاجتماعي، يضم مدراء المؤسسات الاقتصادية الكبرى ويدرس توزيع الميزانية ومراقبة صرفها، يبلغ عدد أعضاءه 177 عضو ا، وكان المقصود من تشكيله تقديم القضايا المتعلقة بالأجور والأسعار، وبالمقابل ليس لديه الحرية المطلقة اذ عمل في حدود وتحت رئاسة الوزير المكلف بالتخطيط [1].

قام مجلس الثورة بإصدار أمر 10 جويلية 1965 لتحديد مهام السلطات كمايلي:

❖ **مجلس الثورة :**

تم تشكيل مجلس الثورة في 19 جوان 1965 لقيادة البلاد بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس أحمد بن بلة، وترأس المجلس هواري بومدين إلى غاية تاريخ حله في 10 ديسمبر 1976، مهمته مراقبة الحكومة والقيام بالتغييرات عليها، وهو وراء كل التنظيمات الحزبية، عمل على تقديم الحكومة الجديدة في 13 جويلية 1965 وإنشاء الأمانة التنفيذية مكان المكتب السياسي في 17 جويلية 1965 .

❖ **الحكومة**:

يرأسها رئيس مجلس الثورة هواري بومدين، وتمارس مهامها تحت رقابة مجلس الثورة والذي هو السلطة التنفيذية والتشريعية وذلك عن طريق الأوامر والمراسيم، فكل ما يصدر كأمر هو تشريعي أما التنفيذي فيأتي في إطار المراسيم، كما تقوم الحكومة بالمصادقة على المعاهدات الدولية بالأوامر الموجهة إليها .[2]

❖ **رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء :**

يتمتع رئيس مجلس الثورة بكل السلطات السامية للدولة، فهو أيضا رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، القائد العام للقوات المسلحة، قائد الأركان، والأمين العام للحزب، فبومدين مسيطر على كل المناصب الاستراتيجية باسم مجلس الثورة، وهذا ما دعم سلطاته واتخاذه للقرارات وعدم قبوله لأي معارض حتى من داخل المجلس، خاصة مع سيـطرته علـى وزارة الدفاع أي أنه سيطر على الجيش ككل، وهذا لن يسمح لأي من معارضيه بالتحرك والنجاح في محاولات انقلابهم.

**01- جهازي البلدية والولاية**

عمد بومدين الى تطبيق مبدأ اللامركزية، فبدأ في بناء مؤسسات الدولة انطلاقا من القاعدة وأصدر قانون البلدية في 18 جانفي 1967 ثم قانون الولاية في 23 ماي 1969.

[1] - عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة**، دار الفجر، القاهرة، 2004 ، ص 64.
[2] - اسمهان تمغارت، **اشكالية بناء الدولة في الجزائر 1962**-1988 ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2002 ،ص 66 .

تتميز البلدية بمجلس شعبي بلدي منتخب باقتراح من الحزب لمدة أربع سنوات ويقوم ، بإدارة الشؤون الداخلية للبلدية عن طريق برنامج خاص بها، وبالنسبة للمنتخب يشترط ألا تكون له سوابق عدلية، وأن يكون يسكن البلدية منذ ستة أشهر على الأقل، وسنه يتجاوز 23 سنة، وألا يكون يحتل مركزا إداريا لا يتفق مع مسؤوليات عضو المجلس الشعبي البلدي، إضافة الى النزاهة والالتزام والكفاءة .

تعتبر البلدية الشرط الأول في بناء الدولة وبداية الاصلاح المؤسساتي، وقد اكتسبت استقلالا ذاتيا وقانونيا وماليا واقتصاديا، وهدفها الرئيسي هو زيادة مشاركة السكان المحليين في التنمية الاقتصادية العامة.

أما الولاية فجهازها الاساسي هو المجلس الشعبي الولائي، ينتخب من طرف الحزب لمدة خمس سنوات، وبالنسبة للمنتخبين يخضعون لنفس شروط المرشحين للمجالس الشعبية البلدية، حيث يقوم مجلس الولاية بتسطير برنامجه والتنسيق بين البلديات، ويساعده في ذلك المجلس التنفيذي برئاسة الوالي الذي تعينه الحكومة، والذي يتمتع بدور استراتيجي في الولاية، إضافة الى الوصاية المالية والإدارية للبلديات.

**3- ميثاق ودستور 1976**

في عام 1975 أي بعد مرور عشر سنوات على الانقلاب، لم يعد مجلس الثورة يضم سوى 12 عضواً من أصل 26 في البداية، فقد استبعد معظم مؤسسي هذا المجلس لمصلحة موظفين كبار ومدراء، وهم بلعيد عبد السلام، وسيد أحمد غوازلي، ومحمد الياسين.

وبعد عام 1976 ،حاولت السلطة إعادة دمج قسم من النخبة المثقفة، فقد ضمت آخر حكومة شكلها بومدين في شهر أبريل 1977،رجالاً مثل مصطفى الأشرف، ومحمد بن يحيى ورهيد مالك.

**أ/ ميثاق 1976:** إن المشروع التمهيدي لهذا الميثاق الذي يعد مصدر لسياسة الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني، كان موضوع نقاش أمام مجلس الثورة ومجلس الوزراء وأمام الشعب قبل طرحه للاستفتاء، فقد تواصلت المناقشات على مستوى المجلسين معا على مدى أسبوعين من 16 فيفري الى 3 مارس 1976.[1]

اختار بومدين لوضع الميثاق كل من: وزير التعليم العالي محمد الصديق بن يحيى لصياغة الجزء الخاص بالمسألة السياسية، وزير الصناعة والطاقة بلعيد عبد السلام لصياغة الجزء الخاص بالمسألة الاقتصادية، مصطفى الأشرف لصياغة الجزء الخاص بالمسألة الثقافية، رضا مالك لصياغة الجزء

[1] - Ahmed Taleb Ibrahimi, **Mémoire d'un Algerien**, Tome 2, Editions Casabah, Alger, 2008, p418.

الخاص بالمسألة الإيديولوجية، وأضيف لهم وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة لصياغة الجزء الخاص بالسياسة الخارجية، اما بومدين فكان يوجه الأعمال بإعطاء الكلمة في بداية كل جلسة .[1]

في 26 أفريل 1976 نشرت مسودة الميثاق الوطني، ونظمت حملة حوارات في الأحياء وأماكن العمل في المدينة والريف، ونقلت بعض النقاشات والطروحات في أجهزة الاعلام المختلفة.

لكن هذا النقاش وإن بدا أنه حر الى أنه في حقيقته موجه، فقد منع الكثير من إعطاء آرائهم، ولم يطرأ على النص الأولي سوى القليل من التعديلات، بعدها عُرض نص الميثاق على استفتاء شعبي يوم 27 جوان 1976 ونال نسبة 98,51 ٪ من الأصوات، وأصبح هذا النص هو الوثيقة الايديولوجية لسياسة الأمة وقوانين الدولة.[2]

في هذا الميثاق، قُدمت الجزائر على أنها بلد مقسم إلى طبقات ومجموعات بشرية عديدة، وليست بلداً ينقسم إلى إثنيات أو عدة "أُمم": "ليست الجزائر مجموعة من الشعوب ومن فسيفساء من الإثنيات المتباينة". [3]

ولم يرد أي ذكر للمسألة الأمازيغية في هذه الوثيقة، تُعد الجزائر كلاً عضوياً حيث تقوم الاشتراكية بتطوير عقلاني لما بدأت به حرب التحرير الوطني .

على نقيض ميثاق الجزائر، الذي تبنته جبهة التحرير الوطني في عام 1964 ،الذي ينتقد نظام الدولة والبيروقراطية بتأكيده على تفوق "حزب طليعي مرتبط بعمق بالجماهير" على الدولة، يؤكد الميثاق الوطني لعام 1976 على أن: "بعث السيادة الوطنية، وبناء الاشتراكية، ومكافحة التخلف، وبناء اقتصاد حديث ومزدهر، والتيقظ للأخطار الخارجية، أمور تتطلب وجود دولة وطيدة الأركان، ومعززة باستمرار، وليس دولة تسير نحو الإفلاس، في الوقت الذي انبثقت فيه من العدم".[4]

يجب على كل جزائري أن يكون في آن معاً مناضل الثورة الاشتراكية ومنتج المجتمع الصناعي، ومستهلك السوق الوطنية، ويؤمن بدين الدولة، وعملياً يشكل الإسلام جزءاً لا يتجزأ من أيديولوجية الدولة بوصفه مكوناً رئيساً "للشخصية الجزائرية"، إضافة إلى ذلك، يعد الإسلام "دين الدولة" (لأن "الاشتراكية ليست ديناً" كما يشير الميثاق). ومن ثم فإن الدولة هي التي تحدد النتاج السياسي. [5]

---

[1]- لونيسي، مرجع سابق، ص194 .

- نفس المرجع الاتف الذكر، ص195..[2]

[3] - بنجامين ستورا، تر" صباح ممدوح كعدان"، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،2012،ص45.

[4] - نفس المرجع، نفس الصفحة.

- نفس المرجع الانف الذكر، ص46. [5]

ويوضح الميثاق بدقة أن الإسلام لا يرتبط بأية مصلحة خاصة، ولا بأي كهنوت بعينه ولا بأية سلطة زمنية"، ويخلص إلى أن "بناء الاشتراكية يتماشى مع ازدهار القيم الإسلامية".

وقد جرت المصادقة عليه في 19 نوفمبر 1976 من قبل 7080904 جزائري من أصل 7708954 مسجل في قوائم الاقتراع، و7163007 مقترع .[1]

**ب/ دستور 1976:** اعتمد دستور الجزائر لعام 1976 عن طريق الاستفتاء في 19 نوفمبر 1976، وحكم البلاد حتى عام 1989.

أي اعتمد بعد عشر سنوات من انقلاب 19 يونيو 1965 في الجزائر، وهو يعزز قوة هواري بومدين من خلال إنشاء نظام رئاسي واضح في إطار حزب واحد ، جبهة التحرير الوطني.

تُذَّكر ديباجة دستور 1976 ، بأن الجزائر مدينة باستقلالها إلى حرب التحرير "التي ستبقى في التاريخ واحدة من أكبر الملاحم التي وسمت بعث شعوب العالم الثالث"، وتؤكد خيارات الجزائر الاشتراكية، وتشدد على أن المؤسسات التي أُنشئت منذ 16 يوينو 1965 ترمي إلى "تحويل أفكار الثورة التقدمية إلى إنجازات ملموسة.[2]

السلطة التنفيذية حسب دستور 1976 مخولة لرئيس الجمهورية ، يجب أن يكون الرئيس مسلماً من أصل جزائري الأصل ويبلغ من العمر 40 عامًا على الأقل (مقابل 35 عامًا في دستور 1963)، وخلافا لدستور عام 1963 ، فإن كلمة "السيادة" ليست مرتبطة بالجمعية في الفصل المخصص لها، يجوز لرئيس الجمهورية تعيين نائب للرئيس ورئيس للوزراء ، لكنه غير ملزم بذلك.

أما السلطة التشريعية تسند إلى برلمان واحد يتكون من مجلس الشعب الوطني، يتم انتخاب النواب لمدة خمس سنوات، عن طريق الاقتراع العام المباشر .

كرس دستور 1976 رئاسية النظام السياسي الجزائري، وتفوق الدولة والحكومة على أية مؤسسة تمثيلية أخرى حزبية أو منتخبة، ولا يمنح "دوراً قائداً لجبهة التحرير الوطني" إلا في إطار أن السلطة آيلة إلى قيادتها التي تمتزج مع قيادة الدولة. [3]

والواقع أن المادة 98 من الدستور تنص على أن قيادة الحزب مدعوة إلى توجيه السياسة العامة للبلد في إطار وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.

---

[1] - نفس المرجع الانف الذكر، ص46.

[2] - نفس المرجع الانف الذكر، ص46.

[3] - - نفس المرجع الانف الذكر، ص47.

وتنص المادة 102 على "أن وظائف المسؤولية الحاسمة في مستوى الدولة يمسك بها أعضاء من قيادة الحزب ."ورئيس الدولة هو أيضاً الرئيس الأعلى للقوات المسلحة، يرسم سياسة الأمة العامة ويقودها وينفذها، ويسمي أعضاء الحكومة ويعزلهم من مناصبهم، وليسوا مسؤولين إلا أمامه، ويمتلك زمام المبادرة في إصدار القوانين، كما هي الحال للبرلمان، ويشرع بمراسيم خلال العطل البرلمانية.[1]

في يوم السبت الواقع في 11 ديسمبر، أعلن وزير الداخلية محمد بن أحمد المدعو عبد الغني نتائج الانتخابات الرئاسية، وقال إن هواري بومدين، مرشح جبهة التحرير الوطني الوحيد ، حصل رسمياً على 99.38 % من أصوات المقترعين، وفي يوم الجمعة الواقع في 25 فبراير 1977، أُنتخب المجلس الشعبي الوطني (البرلمان).

منح الدستور المجلس الشعبي الوطني السلطة التشريعية، التي يتقاسمها مع رئيس الجمهورية، لأن هذا الأخير بإمكانه التشريع بمراسيم بين دورتين برلمانيتين. [2]

ووضحت المادة 151 ، في 26 نقطة، المجالات الرئيسة التي يستطيع هذا المجلس ممارسة نشاطه فيها، فإليه يعود بخاصة تحديد مبادئ السياسة الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وتثبيت الخطوط الموجهة لسياسة تنظيم البلد، والبيئة، ونوعية الحياة.[3]

**مراجعة 1979**

بعد وفاة بومدين ، سرعان ما بدأ الرئيس الجديد الشاذلي بن جديد مراجعة دستورية تؤدي إلى قانون 30 يونيو 1979، هذه المراجعة تقيد إلى حد ما الطبيعة الرئاسية للنظام، مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات ، من الآن فصاعدًا ، يصبح تعيين رئيس الوزراء التزامًا ويحدد الدستور دوره.

يسمح الدستور المنقح لرئيس الجمهورية بتعيين عدة نواب للرئيس، أخيرًا تم توسيع المادة 117 الخاصة بوفاة الرئيس لمراعاة حالة العجز المحتملة.

**مراجعة 1988**

[1] - نفس المرجع الانف الذكر، ص47.
[2] - نفس المرجع الانف الذكر، ص47.
[3] - نفس المرجع الانف الذكر، ص48..

في نوفمبر 1988 ، تم تعديل الدستور واستبدال منصب رئيس الوزراء بمنصب رئيس الحكومة.

**أحداث 05 أكتوبر 1988و نهاية دستور 1976**

بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 وعملية طويلة ، تم استبدال دستور عام 1976 بدستور عام 1989 ، الذي أدخل السياسة متعددة الأحزاب.

أحداث عرفتها الجزائر في أكتوبر 1988، خرج خلالها الجزائريون إلى الشوارع احتجاجا على واقعهم ومطالبين بإصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية، وانتهت بإقرار دستور جديد أنهى مرحلة الأحادية الحزبية وفتح باب التعددية السياسية والإعلامية.

انفجرت الأحداث -الانتفاضة الشعبية كما تطلق عليها صحف جزائرية- إبان حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد(1992-1979) ، وبدأت إرهاصاتها تظهر يوم 25 سبتمبر 1988 عندما نددت نقابة شركة سوناكوم (الشركة الوطنية للسيارات الصناعية) في لقاء عقدته بالفساد.

في صبيحة الخامس أكتوبر تطورت الأحداث لتأخذ مجرى آخر، فاتسعت رقعتها لتشمل أحياء أخرى بالعاصمة وهي: بوزريعة، باستور، شارع محمد الخامس، بن عكنون، الأبيار، حسين داي، بلكور، القبة، ساحة أول ماي والريوسو، وأيضا مدن وقرى من الوسط كسطاوالي، دالي إبراهيم، عين البنيان، الشراقة، بوفاريك، البليدة، عين طاية وبرج البحري.

كما امتدت أيضا لباقي الولايات الجزائرية أبرزها وهران وقسنطينة وعنابة وتيزي وزو، وبجاية. وبحسب جريدة "الشروق" الجزائرية، فقد امتدت المظاهرات لقرابة 70% من التراب الجزائري.

وفي العاشر من أكتوبر ظهر الرئيس الشاذلي على شاشة التلفزيون الرسمي، ودعا المواطنين للتعقل ووعدهم بإصلاحات في جميع المجالات السياسية والاقتصادية.

وأسفرت الأحداث التي شارك فيها مختلف شرائح المجتمع، من طلبة وعاطلين عن العمل وعمال، عن مقتل 120 شخصا حسب الإحصائيات الرسمية، ونحو 500 حسب نشطاء، كما تم توقيف 15 ألف شخص.

**التعددية الحزبية** في الجزائر

أسفرت أحداث 05 أكتوبر 1988 عن العديد من النتائج لعل أهمها هو دخول الجزائر في نمط جديد وهو الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، وذلك بعد صدور دستور 23 فبراير 1989، الذي سمح بإنشاء أكثر من ستين حزبا سياسيا وإنهاء حكم الحزب الواحد.

ومن بين النتائج الايجابية أيضا هو ظهور التعددية الاعلامية، حيث تأسست صحف مستقلة ناطقة باللغتين العربية والفرنسية مثل صحيفة "الخبر" التي تأسست في الفاتح من نوفمبر 1990.

# الفصل الرابع

# دستور 1989 فترة حكم الرئيس شادلي بن جديد.

## أولا : مولده ونشأته.

## ثانيا: السياسة الداخلية للجزائر في عهد الرئيس الشادلي بن جديد.

### الفصل الرابع

### دستور 1989 فترة حكم الرئيس شادلي بن جديد

تميزت الفترة التي سبقت صدور دستور 1989 ودخول الجزائر إلى نظام التعددية الحزبية، بقيام الجزائريين بمظاهرات حيث خرجوا إلى الشارع في الخامس من أكتوبر 1988 بغية الوصول إلى العديد من المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فقد طالبوا بتحسين الظروف المعيشية وبالعدالة الاجتماعية والانفتاح والحرية والديمقراطية.

وقد أجبرت تلك الأحداث الرئيس الشاذلي على الاستجابة لتلك المطالب، حيث تعهد بتنفيذ إصلاحات سياسية، توجت بدستور 23 فبراير 1989.

حيث تم اعتماد دستور الجزائر لعام 1989 عن طريق الاستفتاء في 23 فبراير 1989 بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 ، بنسبة 73.43 ٪ "نعم" بمشاركة انتخابية تبلغ 78.98 ٪ .في ذلك الوقت، أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد المراجعة الدستورية في منتصف يناير 1989.

**أولا : مولده ونشأته**

شاذلي بن جديد الرئيس الثالث للجزائر المستقلة ، الرجل الثوري العسكري ، فهو جزء من تاريخ الأمة، المتشبع بالقيم الوطنية، الذي عرف بمسيرته الثورية الحافلة، حيث كان محنكا في وضع الخطط الحربية، الأمر الذي مكنه من إلحاق خسائر في صفوف المستعمر، انخرط الرئيس الراحل في جبهة التحرير الوطنية سنة 1954 ، ثم أنتقل في الربيع الأول من سنة 1955 من معاينة الظاهرة الاستعمارية و مظالمها إلى محاربتها بحد السلاح.[1]

حيث التحق بالثورة وأصبح نائب مسؤول فوج، ثم مسؤول فوج ، ثم نائب مسؤول قسم ، عندما التحق الشاذلي بالثورة كان يحمل بندقية و رشاش ألمانيين كان قد خزنهما منذ أن كان في سن 14 أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث يقول الرئيس في مذكراته بهذا الصدد:" التحقت بالثورة بعد أن سبقني إليها سلاحي الذي أخفيناه قبل 12 سنة في مزرعة الخال.[2]

تولى الفقيد عدة مناصب في فترات وجيزة ففي 1955 عين مسؤول قسم ، نهاية 1956 مسؤول ناحية عسكرية ، نهاية 1957 نائب مسؤول منطقة نهاية 1958 -1959 مسئول المنطقة الأولى بالقاعدة الشرقية، 1960 نائب قائد المنطقة الشمالية للعمليات المرتبة برتبة نقبيب [3].

## ثانيا: التجربة السياسية للرئيس الشادلي بن جديد

كان اختفاء هواري بومدين وهو في أوج مجده وقوته واتساع رقعة شعبيته مربكا و مخيفا .... و قفز خلال أيام السؤال المحير إلى الواجهة ( الجزائر إلى أين، بعد بومدين ).[4]

---

[1] - الشادلي بن جديد، **مذكرات الشادلي بن جديد 1929-**1979. الجزائر: دار القصبة، 2011، ص65.

[2] - نفس المرجع الاتف الذكر، ص66.

[3] - نفس المرجع الاتف الذكر، ص190.

[4] - احميدة عياشي، سنوات **الشاذلي سيرة حقبة 1978** – 1992 ،منشورات دار سقراط، الجزائر، 2013 ص .14

فعشية وفاة هواري بومدين اندلعت الحرب داخل سرايا الحكم حول خلافة رجل الجزائر القوي، كان عبد العزيز بوتفليقة يرى نفسه المرشح القوي لخلافته وفي مواجهته كان الصالح يحياوي الذي أعتبر آنذاك الرجل القوي في حزب جبهة التحرير الوطني [1].

وبعد وفاة بومدين في 28 ديسمبر 1978، كان بن جديد أقدم عسكري جزائري في رتبة عقيد، مما سهل عملية انتقال السلطة له ومباركتها من أغلب قيادات الجيش.

كان الحزب الحاكم والوحيد في هذه الفترة هو حزب جبهة التحرير الوطني، حيث انتُخب الشادلي بن جديد أمينا عاما لجبهة التحرير الوطني (الحزب الحاكم والوحيد يومها) في المؤتمر الرابع للحزب المنعقد في يناير 1979.

وفي 7 فبراير 1979 انتخب الشاذلي بن جديد رئيسا للجزائر مع تمسكه بحقيبة الدفاع الوطني والتي احتفظ بها حتى عام 1990 حيث أسندها لقائد الأركان الشهير خالد نزار.

وفي سنة 1986،ومع الانهيارِ الشديد لأسعار النفط ، تأثر الاقتصاد الجزائري بشكلٍ محسوس ، وكان من نتائجه تدهور المستوى المعيشي للجزائريين بشكل كبير مما أدى إلى خروجهم في مظاهرات عارمة معبرين عن استيائهم عن الوضعية المعيشية السيئة التي يعيشونها.

حيث خرج الالاف من الجزائريين في 05 أكتوبر 1988في كل من الجزائر العاصمة وعنابة ووهران وقسنطينة وتيزي وزو...إلخ.

وهذا ما دفع بالرئيس الشادلي بن جديد إلى ضرورة القيام بإصلاحات من أجل امتصاص غضب الجزائريين حيث قام في مساء 10 أكتوبر بإلقاء خطابه الشهير، ووعد الأمة بالتزامه بالقيام بإصلاحات سياسية عميقة.

ولعل أهم إصلاح قام به هو انتقال الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى عهد التعددية الحزبية و السياسية، وذلك ما جاء في دستور 23 فيفيري 1989 ، الذي أقر بمبدأ التعددية السياسية والإعلامية.

وفي سنة 1991نُظمت أول انتخابات تشريعية تعددية، ففازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكنَّ الجيش رفضَ حكم صناديق الاقتراع وألغى نتائج الانتخابات وأعلن حالة الطوارئ.

[1]- نفس المرجع الاتف الذكر، ص 15.

وبعد الانتخابات التشريعية بحوالي سنة دخلت الجزائر في مرحلة خطيرة عرفت بالعشرية الحمراء، حيث استقال الرئيس الشادلي بن جديد سنة 1992، لتدخل البلاد في مرحلة دموية عنيفة.

بعدها خلف بوضياف الرئيسَ الشاذلي بن جديد وأدى اليمين في 16 يناير 1992، وشنَّ خلال فترة رئاسته القصيرة هجوما إعلاميا شديدا على الفساد، وتعهد بجعل القضاء عليه أهم ركائز برنامجه السياسي.

ليخلفه بعد ذلك الرئيس علي كافي ويترأس مجلس أعلى للحكم مكون من خمسة أعضاء ويتسلم مقاليد الحكم بالبلاد، حتى نهاية ولايته في يناير 1994، بعدها سلم كافي السلطة لخليفته ليامين زروال في نفس السنة.

# الفصل الخامس

# التطورات السياسية والادارية في الجزائر في عهد بوتفليقة.

## أولا: مولده ونشأته.

## ثانيا: التنمية السياسية والادارية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

## الفصل الخامس

## التطورات السياسية والادارية في الجزائر في عهد بوتفليقة.

لم يعد الجزائريون يعيشون مع الخوف من الموت على أيدي إسلاميين متطرفين عند حواجز وهمية أو من خوف الاختفاء على أيدي أشخاص مجهولين يختطفون ساكنيها؛ ويعد هذا الواقع إنجازًا استثنائيًا في بلد اقترن اسمه خلال التسعينيات بأعمال العنف المريعة.

وعادت الجزائر على درب الاستقرار، وباتت أكثر انفتاحًا على الاستثمارات الأجنبية، ورفع الحظر الخيالي الذي فرض على البلد في منتصف التسعينيات، وتمكن الجزائريين من التطلع إلى مرحلة من السلام والازدهار النسبيين.

ففي عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، انتقلت الجزائر من مرحلة انهيار القيم وتدهورها إلى حقبة من الاستقرار.

### أولا: مولده ونشأته

ولد عبد العزيز بوتفليقة يوم 2 مارس 1937 بمدينة وجدة المغربية التي هاجر إليها أبوه من مسقط رأسه تلمسان، وهو ابن زوجة أبيه الثانية منصورية غزلاوي، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في المغرب بمدرسة سيدي زيان والمدرسة الحسنية وحصل على شهادة الدروس الابتدائية سنة 1948، ثم على شهادة الدروس التكميلية الإسلامية في نفس السنة وتابع دراسته بثانوية عبد المومن ثم بثانوية عمر بن عبد العزيز وحصل على الثانوية العامة، قبل أن يقرر الانخراط في صفوف جيش التحرير وينقطع عن الدراسة.[1]

[1] -- https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/9/3/%D8%B9%D8%A8%D8%AF .

تولى مسؤوليات عسكرية وسياسية في مرحلة النضال ضد الاستعمار الفرنسي ووظائف حكومية سامية في فترة ما بعد الاستقلال، ففي مرحلة الكفاح المسلح عين مراقبا عاما للولاية الخامسة خلال سنتي 1957 و1958 وضابطا في المنطقتين الرابعة والسابعة بالولاية الخامسة كذلك.

## ثانيا: التنمية السياسية والادارية في الجزائر 2019/1999

انطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري، وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجديد لسوق النفط العالمي، مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، أدرجت في مخططات تنموية لم يسبق لها مثيل خاصة من حيث الموارد المالية المخصصة لها، في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار البترول.

مما مكن من تخفيف عبء المديونية من جهة، وتمويل المشاريع الكبرى من جهة أخرى، من خلال سياسة تنموية تمثلت في المخططات التالية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي امتد (من 2001 إلى 2004 )،والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 إلى 2009 )، ضف إلى ذلك برنامج توطيد النمو الاقتصادي (من 2010 إلى سنة 2014 )، وفي هذا العنصر سنقوم بدراسة التطور السياسي والاداري في الجزائر في مرحلة حكم الرئيس بوتفليقة من خلال تحليل ودراسة هذه البرامج على النحو التالي:

### أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2004 – 2001

**تعريفه :**

قررت الحكومة الجزا ئرية في أفريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لانجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع.[1]

كما تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب.

[1] - بوجمعة بلال، **تقييم سياسة الانعاش الاقتصادي 2001-2014 في الجزائر من وجهة طرح الكينزي( دراسة قياسية للفترة 2001-2010**، مجلة البشائر الاقتصادي، العدد الاول، 2014، جامعة أدرار،ص37.

ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كيتري، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.[1]

**أهدافه**

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع
- مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية
- الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية
- وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.
- تنمية الموارد البشرية.

مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة.

**مضمونه**

تم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة قطاعات رئيسة، حيث خصص قرابة % 75 من مبلغ البرنامج للسنتين الأولتين .

كما كان لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والتنمية المحلية والبشرية حصة الأسد في هذا البرنامج بحصة تقارب % 80 من مبلغ البرنامج، وهذا راجع لأهمية هذين القطاعين.

أما بالنسبة للتنمية المحلية والبشرية فيتطلب هذا القطاع جهودا كبيرة في مختلف المجالات لتحسين الموارد البشرية، وخصص البرنامج ما نسبته % 21 من مبلغ البرنامج لتدعيم مختلف الإصلاحات في المؤسسات العمومية والخاصة، إضافة إلى دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري رغم استفادته سنة 2000 من المخطط الوطني للتنمية الريفية بغية زيادة الإنتاج.

---

[1] -محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد10 ،2012،ص148.

**البرنامج التكميلي لدعم النمو2005/2009**

بعد إنتهاء فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دعمت الدولة الاقتصاد ببرنامج آخر سمي بالتكميلي مواصلة للإنجازات المحققة من قبل برنامج2001 2004 وهذا من أجل تثمينها.

**تعريفه:**

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو تم الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 التي تنص على ما يلي :يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه120-302 ،وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش . حيث يقيد في باب إيراداته باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 31 ديسمبر 2005 والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، بالإضافة إلى تخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش.[1]

وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة 2006 2009 ، هذان البرنامجان يأخذان في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الرَّبْعَيْن ويأتيان لتعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف المناطق في البلاد، حيث خصص مبلغ432 مليار دج لمناطق الجنوب، بينما خصص مبلغ 668 مليار دج لمنطقةالهضاب العليا.[2]

**مضمونه:**

قسم البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمس قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي.

**الجدول رقم(01) يبين مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو -2009- 2005.[3]**

| | **المجموع( مليار دج)** | **النسبة المئوية%** |
|---|---|---|
| **تحسين ظروف معيشة السكان** | **1908.5** | **45.5** |
| **تطوير الهياكل القاعدية** | **1703.1** | **40.5** |
| **دعم التنمية الاقتصادية** | **337.2** | **8** |
| **تطوير الخدمة العمومية** | **203.9** | **4.8** |
| **تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال** | **50** | **1.2** |

[1] -هدى بن محمد، "**عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001.2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد،العدد الخامس،2020،ص 43.

[2] - هدى بن محمد، مرجع سابق،ص44.

[3] - نفس المرجع الانف الذكر، ص 45

| | | |
|---|---|---|
| **المجموع** | **4202.7** | **100** |

وقد سجل هذا الأخير نمو لا بأس به خلال فترة البرنامج ما عدا سنة 2008 التي سجل فيها معدل نمو سلبي قدر ب(% 5.3 -) ، وهذا يعود إما للظروف الطبيعية) الجفاف (لأن الفلاحة في الجزائر تعتمد على الأمطار، في حين وصل في سنة 2009 إلى 21.4% وهو معدل جد مقبول.

**البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014**

**تعريفه :**

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال.[1]

وينقسم إلى قسمين: القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 11534 مليار دج أي ما يعادل مبلغ156 مليار دولار، أما القسم الثاني : يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل( السكك الحديدية والطرق والمياه، ).. بمبلغ يقدر ب 9700 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار.[2]

**مضمونه**: قسم البرنامج الخماسي للتنمية إلى ستة قطاعات نبينها من خلال الجدول التالي.

**جدول رقم(02) يبين مضمون البرنامج الخماسي للتنمية2010-2014.[3]**

| | المجموع( مليار دج) | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| التنمية البشرية | 10122 | 49.5 |
| المنشآت القاعدية الأساسية | 6448 | 31.5 |
| تحسين وتطوير الخدمات العمومية | 1666 | 8.16 |
| التنمية الاقتصادية | 1566 | 7.7 |
| الحد من البطالة | 360 | 1.8 |
| البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال | 250 | 1.2 |
| المجموع | 21214 | 100 |

[1]- نفس المرجع الانف الذكر، ص47.
[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.
[3]- نفس المرجع الانف الذكر، ص48.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم تقسيم البرنامج الخماسي للتنمية إلى ستة قطاعات رئيسة، حيث خصص قرابة 49.5 % من مبلغ البرنامج لقطاع التنمية البشرية وهوما يعادل 10122 مليار دج،

كما كان لقطاع المنشآت االقاعدية الأساسية والتنمية المحلية والبشرية حصة الأسد في هذا البرنامج بحصة تقارب 31.5 % من مبلغ البرنامج، وهو ما يعادل مبلغ6448 مليار دج.

أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية، والحد من البطالة، والبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال فكانت لهمٌأقل نسبة مقارنة بالقطاعين الأوّلين.

**برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019**

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 في ظرف خاص كانت تمر به البلاد وهي انخفاض المداخيل نتيجة انخفاض عائدات الجباية البترولية، ويعتبر هذا البرنامج أحد الدعائم التنموية.

**تعريفه :**

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019 ،حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.[1]

وقد خصص مبلغ قدر ب 4079.6 مليار دج في 2015 ، مقابل مبلغ ب1894.2 مليار دج في 2016 ، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر.[2]

وفي الأخير وبعد عرضنا لمختلف البرامج التنموية ، يمكن أن نقول أن الجزائر عرفت خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عدة برامج تنموية أساسية، تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009، البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010-2014، برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015 -2019.

وقد رصدت الجزائر لهذه البرامج التنموية مبالغ مالية ضخمة والتي كانت تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لتحسين معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر والبطالة، ودعم التنمية الاقتصادية.

وتمكنت هذه البرامج التنموية من تحقيق نتائج إيجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تفتقر للفعالية لاعتمادها المفرط على عائدات المحروقات.

---

[1] - نفس المرجع الانف الذكر، ص51.

[2] - نفس المرجع، نفس الصفحة.

# الخاتمة

**الخاتمة**

لقد أعتبر مؤتمر الصومام المؤسس للنواة الأولى للدولة الجزائرية تنظيما، فلقد انبثقت عنه مؤسستين وهما:المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA الذي أعتبر ممثلا للشعب أي كسلطة تشريعية، ولجنة التنسيق والتنفيذ CCE التي انبثقت عنها الحكومة الجزائرية المؤقتة والتي كان لها المهام التنفيذية , تنسيق العمل وتنفيذ قرارات المجلس، ثم ابتداء من سنة 1959 تأسست القيادة العامة لأركان جيش التحرير الوطني والتي أصبح لها الدور الرئيسي الذي قادها إلى منافسة الحكومة المؤقتة.

وبعد الاستقلال عرفت الجزائر المستقلة قيام مؤسسات سياسية وإدارية من أجل تسير شؤون الدولة الجزائرية، ولقد انبثقت هذه المؤسسات من رحم الدساتير المختلفة للجزائر والتي نظمت الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع .

وبذلك فان ظهور هذه المؤسسات كان من باب تنظيم عمل المؤسسات الدستورية ، ويمكن أن نميز بين الدساتير الجزائرية الى قسمين من حيث طبيعة النظام السياسي، فالمرحلة الأولى تبدأ مباشرة مع تقرير المصير واستقلال الجزائر 1962 إلى غاية التحول الديمقراطي في الجزائر سنة 1989 وتسمى في أدبيات السياسة الأحادية الحزبية والنظام المغلق، أما المرحلة الثانية فتبدآ بعد إقرار التعددية الحزبية من خلال دستور 1989 إلى غاية الآن وتسمى بالتعددية الحزبية أو السياسية.

وصاغ أول رئيس للجزائر، الراحل أحمد بن بلة، بعد عام من نيل الجزائر استقلالها في الخامس من يوليو 1962، وهو الدستور الذي أقر تطبيق المبدأ الاشتراكي .

لكن ذلك الدستور لم يدم طويلا، لأنه حين قام العقيد بومدين بالانقلاب في 19 جوان 1965 أوقف العمل بالدستور وفضل تحمل المسؤولية مباشرة، حيث طبق الرئيس هواري بومدين دستور ثان في سنة 1976 ، لكن أكد أهمية نظام الإشتراكية، وأمم معظم الشركات والأراضي الفارغة والتجارة الخارجية، وأيضا أنشأ نظام طبي وطني، وأكد حق العمل.

بعد وفاة الرئيس بعام عدلوا الدستور ليضيفوا فيه منصب الوزير الأول الذي لم يكن موجودا في عهد الراحل.

في عقد الثمانينات مع انخفاض سعر النفط وضعف الشيوعية، أتت مشاكل سياسية واقتصادية، فغيرت حكومة الشاذلي بن جديد الدستور سنة 1986 في اتجاه الرأسمالية، ومن ثم اعتمد دستور جديد في سنة 1989 سمح فيها بتكوين أحزاب أخرى.

لكن بعد أزمة سنة 1991 لم يعد يطبق بشكل كلي، حتى جاء الرئيس زروال وأطلق دستور جديد في سنة1996 ، الذي أكد حرية التجارة وحرية تأسيس الأحزاب إلا "على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي".

وعند تولي الرئيس بوتفليقة الحكم عدل الدستور سنة 2002 ليضيف التامازيغت كلغة وطنية ثم عدله مرة أخرى سنة 2008 ليلغي عدد العهدات المنتخبة، ولكنه مع تعديل سنة 2016 أعاد رد المادة كما في السابق وأيضا جعل المادة التي تتكلم على العهدات ضمن المواد التي لا تعدل.

وبمجرد أن تقلد زمام الأمور في الجزائر نهاية عام 2019 ، تعهد الرئيس عبد المجيد تبون بتعديل الدستور. وها هو يفي بعهده ويستفتي شعبه بشأن مسودة مشروع تعديلات دستورية في الفاتح من نوفمبر ، وهو موعد له دلالة رمزية كبيرة في تاريخ البلاد.

وبالتالي يكون تبون قد ظل وفيا لعادة سلفه من الرؤساء. إذ ما فتئ أي رئيس يصل إلى سدة الحكم منذ استقلال الجزائر من المستعمر الفرنسي، يدخِل تعديلات جديدة على الدستور السائر. وكان للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة حصة الأسد إذ أدخل تعديلا بعد تعديل عبر العشرين سنة التي دام فيها حكمه.

وبذلك يمكن القول أن التنظيم المؤسساتي السياسي والإداري في الجزائر تأثر بشكل مباشر بطبيعة النظام السياسي وحتى طبيعة الحكم، وظهر ذلك جليا من خلال الصلاحيات الكبيرة التي منحت للمؤسسة التنفيذية وبخاصة مؤسسة الرئاسة على حساب المؤسسات الأخرى (التشريعية والقضائية).

# الملاحق

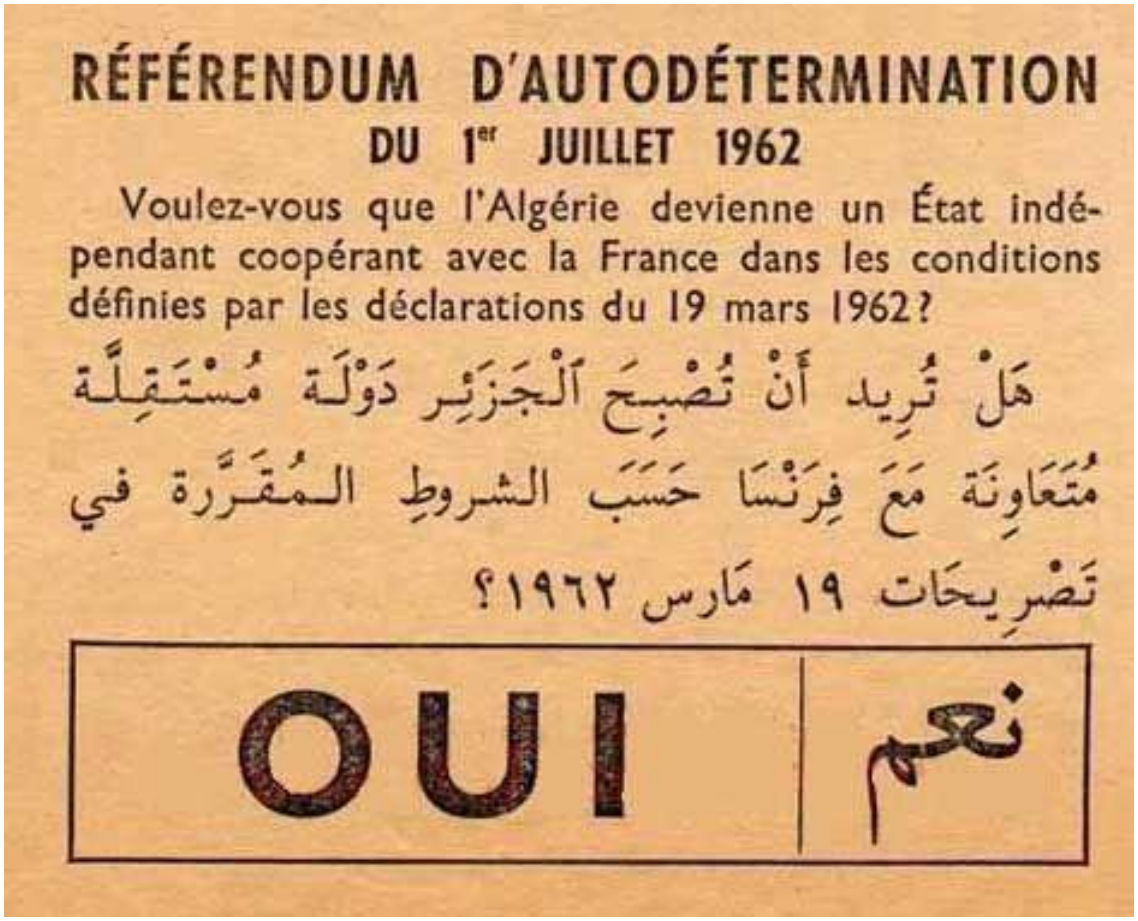
RÉFÉRENDUM D'AUTODÉTERMINATION
DU 1er JUILLET 1962
Voulez-vous que l'Algérie devienne un État indépendant coopérant avec la France dans les conditions définies par les déclarations du 19 mars 1962?
هَلْ تُرِيد أَنْ تُصْبِحَ اَلْجَزَائِر دَوْلَة مُسْتَقِلَّة مُتَعَاوِنَة مَعَ فِرَنْسَا حَسَبَ الشروطِ الـمُقَرَّرة في تَصْرِيحَات ١٩ مَارس ١٩٦٢؟
OUI
نعم

صورة تذكارية للوفد الجزائري بإيفيان

**وثيقة الانتخاب سنة 1962**

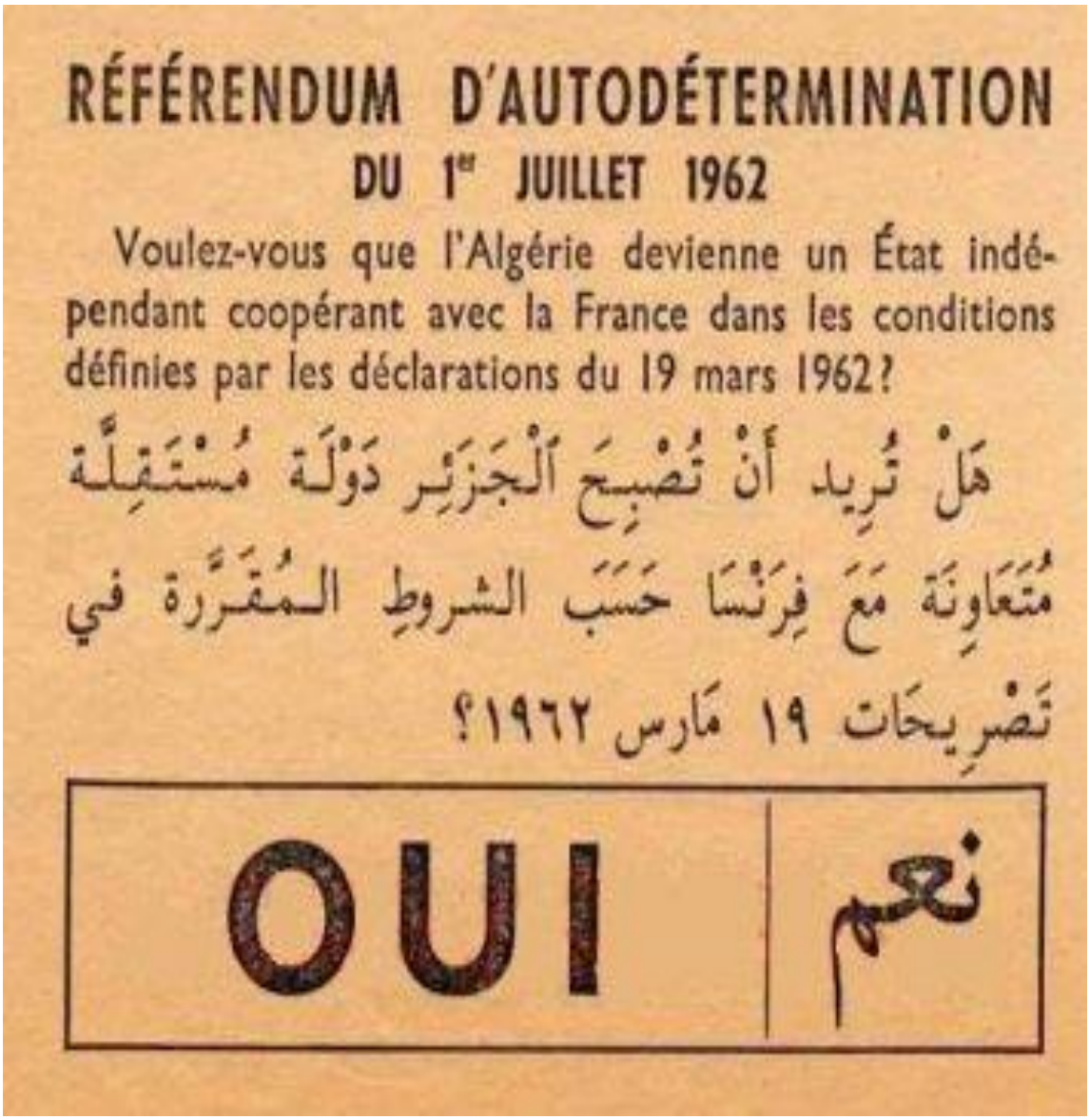


**ملحق رقم 04: خطاب الرئيس أحمد بن بلة بعد توليه رئاسة الحكومة**

## خطاب وزاري

سيداتي سادتي:

بعد انتهاء فترة سيطرة الاستعمار التي هيمنت على البلاد طيلة 132 سنة.

وبعد حرب تحريرية دامت سبع سنوات، أصبح الشعب الجزائري مستقلا وأصبحت الأمة الجزائرية حرة وأعلنت الجمهورية الديمقراطية الشعبية.

فكل مواطنا الذين قدموا أنفسهم فداء لحرية الأحياء وكل من تعذب وأتلفت أرزاقه وكل من يحمل على جلده جروح تعذيب المستبدين وكل الضحايا المجهولين أبطال التحرير الوطني. وكل من ساعد الشعب الجزائري على الصعود والانتصار كلهم يستحقون اليوم اعتراف الوطن الذي تمكن لهم من نيل حقوقه وكرامته.

سيداتي سادتي،

إن هذا الاعتراف بالجميل لا يمكن أن يأخذ عبرته هنا إلا إذا أتعظنا بما سبق لنا من دروس في كفاح شعبنا البطل. خصوصا وأن ذلك الكفاح كان قد أعطانا بشائر الأمل الدائم فان جهودنا في سبيل التحرير كانت تتسم بالأخوة والحماس الخالص ويجب علينا اليوم أن تتم تلك الجهود بنفس تلك الروح لبناء الوطن وتشييده. إن هذا السبيل الوحيد يجعلنا نحترم ذكرى ضحايانا. ونكون أهلا للانتصار والاستقلال وهذا هو السبيل الوحيد الذي يجعل من فترة الاستعمار صدمة تاريخية عابرة.

فمنذ 19 مارس 1962، عرفت الجزائر أياما مهولة من جراء جنايات المنظمة الإرهابية السرية. فتخريبها الجنوني وتشويشها واضطراب البلاد من جراء صنائعها سيبقى طويلا في ذاكرتنا حتى أصبحت تهدد كياننا الوطني لولا نضج شعبنا وصموده وتيقظه أمام ردود الفعل ولم يذهب به الغضب حينئذ إلى الانتقام بنفس الوسائل.

وإذا ما لاحظنا تجاوزا عن تلك المرحلة المظلمة، فلأننا لا زلنا نشتكي من مخلفات إجرام تلك المنظمة فان منظمة الجيش السري ما لبث أن أخفقت في سعيها

واندحرت تحت سخط العالم واستنكاره هاويا للأسف فكانت الأزمة السياسية في يوم الاستقلال نفسه ورغم كل ما كتب أو قيل عنها من طرف الملاحظين السياسيين الذين هم أبعد الناس عن أن يلقنونا دروسا فان تلك الأزمة لم يكن أساسها تناحر أشخاص دفعهم حب الرئاسة ومن فهم ذلك فانه يكون قد برهن عن عدم معرفة للجزائريين. حتى تؤدى به الظنون إلى أن ينسب إليهم أسبابا تافهة كهذه.

لان الأزمة السياسية التي نشأت أثناء شهر جويلية، حقيقتها أنها ترجع إلى خصاصة في التنظيم متوقعة في جبهة وطنية. كان من واجبها أن تتابع كفاح التحرير وأن تتصالح على أسس السلم وأن تباشر التحويل لمستعجل لجهازها العسكري والسياسي، وأن تقوم بكل ذلك رغم جو الإرهاب الذي كانت ترمي إليه المنظمة السرية. كما أن انسحاب الموظفين الفرنسيين كان من شأنه أن يؤدى بالجزائر إلى حالة فتور ونقص في الإدارة وعدم الأمن الذي تترتب عليه أوخم العواقب.

ولحسن الحظ كان الشعب الجزائري بوعيه السياسي قد جلب الاحترام لنفسه ولإطاراته العسكرية والسياسية عند وقوفهم سدا أمام كل التعديات.

فالعالم يعرف اليوم أن في الجزائر مجالا لكل جدال سياسي ويعلم أيضا أنه لم يبق فيها أي حرب من الحرب الأهلية - (تصفيق وهتاف). فعندما يباشر مؤرخ المستقبل مراحل تحريرنا لا شك انه يعترف بالفضل للشعب ولما قام به أيام ديسمبر 1960 المجيدة ويعترف له بالفضل أيضا لما قام به أيام سبتمبر 1962. وعندما استكر العنف والتناحر بين الإخوة ففي أثناء تلك الأزمات الثلاثة الماضية التي عشناها، ظهرت براهين نضج شعبنا السياسي وحيويته التي لا شك أن مجلسنا يتسم بها، حيث أنه ناشئ عن اختيار الشعب.

فالجزائر ورثت عن أسلافها - في أيامها الغابرة - حب الديمقراطية إذ أنها كانت أقدم ديمقراطيات العالم ولا زالت إلى يومنا هذا موطنا للحرية (تصفيق).

إننا اليوم نلاحظ دلائل الاطمئنان تجعلنا نستبشر بأيام رغدة فالثقة قد بدت، كما أن الجو السياسي سيسمح الآن لكل العزائم وكل الإرادات أن تلتقي لخدمة امتنا ووطننا.

سيداتي سادتي،

إنكم قلدتموني عبء الحكم الرهيب، فشرفتموني لان أقدم لكم قائمة وزراء أول حكومة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وإنني لا أطيل الكلام في ذكر مقاييس الاختيار التي اعتمدنا عليها لتشكيل الحكومة، ولكننا حاولنا أن نسند مناصب الحكم لإخوة يمتازون بكفاءتهم وعزمهم، حتى تتكون منهم نخبة متضامنة مؤمنة بمستقبل البلاد، متفانية في خدمة الصالح العام.

إن همنا الدائم هو أن نجمع كل طاقات الأمة بقطع النظر عن الجاهات بعض الأشخاص ومن ناحية أخرى إنكم صادقتم على القرار الأول لهذا المجلس يجب على أن اشرح لكم خطة سياسة الحكومة حتى تصوتوا عليها.

أما فيما يخص دستور الجمهورية فهو من مهام هذا المجلس الذي يتولى كل السيادة وعليه أن يضع ذلك الدستور حسب مطالب الشعب ومطامحه. والحكومة لا تتدخل في مشروع وضع الدستور على أنها ستقف موقف الحياد إزاء محتوى هذا الدستور وكيفية المصادقة عليه وتطبيقه. مع أنها تبذل كل جهدها حتى يتمكن المجلس من وضع دستور لوطننا قبل انتهاء السنة حتى تستقر بفضله أوضاع البلاد.

إن حياة الأمة في ذلك الوقت نفسه مع التصرف في شؤونها – تحتاج إلى إطار من النصوص القانونية، التي يرجع استنباطها إليكم وإلى الحكومة.

فالدولة الجزائرية التي أخذ صوتها في الخامس من جويلية 1830 يجب إرجاع كيانها خارج النظم الاستعمارية حتى يمكن لنا أن نعيش في جمهورية أساسها المساواة الحقة بين جميع المواطنين.

إن شعبنا قد تعذب كثيرا من أساليب التفرقة العنصرية حتى أنه اليوم لا يسمح بأن يتغلب عليه الغضب والانتقام والأخذ بالثأر فهذه الروح قد خطط برنامج طرابلس بعد إيقاف إطلاق النار وذلك البرنامج – زملائي الأعزاء – قد وافق عليه بالإجماع المجلس الأعلى للثورة وهو الآن الدستور المؤقت إلى وقت انعقاد المؤتمر القومي لجبهة التحرير الوطني (تصفيق).

Scanned by

**ملحق رقم 05: مقتطفات من دستور 1963**

# المبادئ و الأهداف الأساسية

المادة الأولى : الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية.

المادة 2 : و هي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي و العالم العربي و افريقيا.

المادة 3 : شعارها "الثورة من الشعب و للشعب".

المادة 4: الإسلام دين الدولة و تضمن الجمهورية لكل فرد احترام آرائه و معتقداته و حرية ممارسة الأديان.

المادة 5 : اللغة العربية هي اللغة القومية و الرسمية للدولة.

المادة 6 : علم الدولة أخضر و أبيض يتوسطه هلال و نجم أحمران.

المادة 7 : عاصمة البلاد الجزائرية هي مدينة الجزائر، مقر المجلس الوطني و الحكومة.

المادة 8 : الجيش الوطني جيش شعبي، و هو في خدمة الشعب و تحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني.

– و هو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية و يسهم في مناحي النشاط السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب.

المادة 9 : تتكون الجمهورية من مجموعات إدارية يتولى القانون تحديد مداها و اختصاصها.

تعتبر البلدية أساسا للمجموعة الترابية و الاقتصادية و الاجتماعية.

المادة 10 : تتمثل الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في :

– صيانة الاستقلال الوطني و سلامة الأراضي الوطنية و الوحدة الوطنية.

– ممارسة السلطة من طرف الشعب الذي يؤلف طليعته فلاحون و عمال و مثقفون ثوريون.

– تشييد ديمقراطية اشتراكية، و مقاومة استغلال الإنسان في جميع أشكاله، وضمان حق العمل و مجانية التعليم، و تصفية جميع بقايا الاستعمار.

– الدفاع عن الحرية و احترام كرامة الإنسان.

– مقاومة كل نوع من التمييز و خاصة التمييز العنصري و الديني.

–السلام في العالم.

– استنكار التعذيب و كل مساس جسدي أو معنوي بكيان الإنسان.

المادة 11 : توافق الجمهورية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و تنضم إلى كل منظمة دولية تستجيب لمطامح الشعب الجزائري و ذلك اقتناعا منها بضرورة التعاون الدولي.

المادة 27 : السيادة الوطنية للشعب يمارسها بواسطة ممثلين له في مجلس وطني، ترشحهم جبهة التحرير الوطني، و ينتخبون بالاقتراع عام مباشر و سري لمدة خمسة سنين.

المادة 28 : يعبر المجلس الوطني عن الإرادة الشعبية، و يتولى التصويت على القوانين، و يراقب النشاط الحكومي.

المادة 29 : يحدد القانون طريقة انتخاب النواب في المجلس الوطني و عددهم، و شروط صلاحية انتخابهم، و نظام ما يتنافى و النيابة.

و في حالة النزاع حول قانونية انتخاب النائب، تتولى "لجنة مراجعة السلطة و تصحيح النيابة" المنصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس، الفصل في الموضوع طبقا للشروط المحددة.

المادة 30 : لا يمكن للمجلس الوطني الإعلان عن إسقاط النائب إلا بأغلبية ثلثي أعضائه و باقتراح من الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني.

المادة 31 : يتمتع النائب بالحصانة البرلمانية خلال مدة نيابته.

المادة 32 : لا يجوز إيقاف أي نائب، أو متابعته فيما يتعلق بالقضايا الجنائية دون إذن المجلس الوطني إلا في حالة التلبس بالجريمة، و يوقف حبس أو متابعة النائب بطلب من المجلس الوطني.

و في حالة التلبس بالجريمة يخطر فورا إخطار المتابعة أو الإجراءات المتخذة ضد النائب إلى مكتب المجلس الذي يمكنه أن يطالب بموجب سلطة القانون اتخاذ التدابير الضرورية لاحترام مبدأ الحصانة البرلمانية. و لا تجوز متابعة أي عضو من أعضاء المجلس الوطني، أو إيقافه أو حبسه، أو محاكمته بسبب ما يدلي به من آراء أو تصويت خلال ممارسة نيابته.

المادة 33 : يجتمع المجلس الوطني وجوبا قبل اليوم الخامس عشر الموالي لانتخاب أعضائه و يمدد إلى تصحيح نيابتهم.

و ينتخب فورا رئيسه و مكتبه و لجانه.

المادة 34 : رئيس المجلس الوطني هو الشخصية الثانية في الدولة.

المادة 35 : يحدد المجلس الوطني في قانونه الداخلي قواعد تنظيمه و تسييره.

المادة 36 : لرئيس الجمهورية و للنواب حق المبادرة بتقديم القوانين.

توضع مشاريع و اقتراحات و تعديلات القوانين على مكتب المجلس الذي يحيلها على اللجان البرلمانية المختصة لدراستها.

المادة 37 : لأعضاء الحكومة حق حضور جلسات المجلس الوطني و المشاركة في مناقشة اللجان.

المادة 38 : يمارس المجلس الوطني مراقبته للنشاط الحكومي بواسطة :

## تعديل الدستور

المادة 71 : ترجع المبادرة بتعديل الدستور إلى كل من رئيس الجمهورية و الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الوطني معا.

المادة 72 : يتضمن إجراء تعديل الدستور ، تلاوتين و تصويتين بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الوطني يفصل بينهما أجل شهرين.

المادة 73 : يعرض مشروع قانون التعديل على مصادقة الشعب عن طريقة الاستفتاء.

المادة 74 : في حالة مصادقة الشعب على مشروع تعديل الدستور يتم إصداره من طرف رئيس الجمهورية باعتباره قانونا دستوريا خلال الأيام الثمانية الموالية لتاريخ الاستفتاء.

رجوع

# قائمة المراجع

**قائمة المراجع**

**الكتب:**

**أ/ باللغة العربية**


1. مزياني مداني، لويزة، **مذكرات إمرأة عاشت الثورة**. الجزائر: منشورات دحلب، 1992.
2. بوحوش، عمار، محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**. بن عكنون ( الجزائر ): ديوان المطبوعات الجامعية، 1995 .
3. أزغيدي، محمد الحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية1956-1962**. الجزائر: دار هومة، 2009.
4. بداني، أحمد، **الجزائر خلال الفترة الانتقالية 19 مارس-05 جويلية1962. رسالة ماجستير**، جامعة وهران السانيا: كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الاثار، 2013.
5. بنجامين، ستورا، تر" صباح ممدوح كعدان"، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،2012.

6. مقلاتي، عبد الله ، **موسوعة أعلام و أبطال الثورة الجزائرية**. الجزائر: دار شمس للنشر والتوزيع، 2013.
7. لونيسي، رابح، **رؤساء في ميزان التاريخ**. الجزائر: دار المعرفة، 2011.
8. روبيرل ميرل، **مذكرات أحمد بن بلة**، تر( العفيف الـخضر). بيروت: دار الأدب.
9. بلحاج، صالح، **تاريخ الثورة التحريرية**. الجزائر: دار الكتاب الحديث، ،2008.
10. بولسان، عبد القادر، **الحكومات الجزائرية ( 1962-2006)**. الجزائر: دار هومة، 2007.
11. قليل، **عمار، ملحمة الجزائر الجديدة**، ج03. الجزائر: دار العثمان، 2013.
12. زوبيري، الطاهر، **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد جزائري**، ط02. الجزائر: الشروق للإعلام والنشر والتوزيع .
13. العمامرة، سعد بن البشير، **هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978**، ط01.البليدة: قصر الكتاب،1971.
14. مطمر، محمد العيد، **هواري بومدين رجل القيادة الجماعية**. الجزائر: دار الطليعة الهدى، 2000.

15. بن جديد، الشادلي، **مذكرات الشادلي بن جديد 1929-1979**. الجزائر: دار القصبة، 2011.
16. عياشي، أحميدة، سنوات **الشاذلي سيرة حقبة 1978 – 1992** ،منشورات دار سقراط، الجزائر، 2013 .
17. دبلة،عبد العالي، **الدولة الجزائرية الحديثة**، دار الفجر، القاهرة، 2004 .

**ب- باللغات الاجنبية**

18. PAUL BALTA, **la stratégie de Boumediene**. la bibliothèque arabe sindibad, Paris, 1978.

19. Ahmed Taleb Ibrahimi, **Mémoire d'un Algerien**, Tome 2, Editions Casabah, Alger, 2008.

**المواد غير المنشورة**

20. تمغارت، اسمهان، **اشكالية بناء الدولة في الجزائر 1962**-1988 ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2002 .
21. بن علوان، سليمة، بن دوحة رشيدة، **مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، في مذكرات وكتابات قادة الثورة الجزائرية محمد بوضياف-أحمد بن بلة-أحمد محيساس-أنموذجا**،مذكرة تخرج لنيل شهادة ، كلية العلوم الاجتماعية ولاإنسانية، جامعة الجيلالي، بونعامة بخميس مليانة، 2017.

**المقالات والملتقيات**

22.بوجمعة، بلال، **تقييم سياسة الانعاش الاقتصادي 2001-2014 في الجزائر من وجهة طرح الكينزي( دراسة قياسية للفترة 2001-2010**، مجلة البشائر الاقتصادي، العدد الاول، 2014، جامعة أدرار.

23.مسعي، محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد10 ،2012.

24.بن محمد، هدى، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001.2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد،العدد الخامس،2020.

25.عبد الكريم بوصفصاف وخرون، **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج01: مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، 2002.

26.بوعباش، مراد، **قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية اتفاقيات ايفيان انموذجا**، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد2018،34.

**ب/ باللغات الاجنبية**

27.MAURICE FLORY. **La fin de la souveraineté Française en Algérie**. Annuaire français de droit international. Année 1962.volume08.numéro01.

## الفهرس

**المـــوضـــوع** **الصـفحـة**

**مقدمة.....02-05**
**الفصل الأول: الجزائر خلال الفترة الانتقالية 19 مارس إلى 20 سبتمبر 1963..... 06-12**

أولا: مفاوضات إيفيان الثانية.....10-08
ثانيا:إجراء الاستفتاء وانهاء الاحتلال الفرنسي**.....12-10**
**الفصل الثاني: الجزائر في فترة حكم بن بلة 1962-1965.....20-13**
أولا: تعريف أحمد بن بلة.....14
ثانيا:الاوضاع السياسية للجزائر في فترة حكم بن بلة.....15
ثالثا: دستور1963.....18
رابعا: إنقلاب 19 جوان 1965**.....20**
**الفصل الثالث:أهم التطورات السياسية والإدارية في فترة حكم هواري بومدين.....32-21**
أولا: مولده ونشأته.....23
ثانيا: السياسة الداخلية للجزائر في عهد الرئيس بومدين.....32-24
**الفصل الرابع: دستور 1989 فترة حكم الرئيس شادلي بن جديد.....38-33**
أولا : مولده ونشأته.....34
ثانيا: السياسة الداخلية للجزائر في عهد الرئيس الشادلي بن جديد.....38-35
**الفصل الخامس: التطورات السياسية والادارية في الجزائر في عهد بوتفليقة.....45-39**
أولا: مولده ونشأته.....41
ثانيا: التنمية السياسية والادارية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.....45-43
**الخاتمة..... 49-46**
**الملاحق.....62-50**
**قائمة المراجع.....65-63**
**فهرس المحتويات.....66**